● أخبار قصيرة

ارتفاع حصيلة ضحايا حرائق غابات الجزائر لـ ٣٤ قتيلاً

أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية، عن ارتفاع حصيلة ضحايا حرائق الغابات التي نشبت بعدّة ولايات شمالي الجزائر، إلى ٣٤ حالة وفاة.
وحسب الوزارة، فإن من بين الوفيات ٢٤ شخصا من المدنيين، و١٠ من أفراد الجيش.
وجاء في بيان لوزارة الداخلية أنه تم "إقحام حوالي ثمانية آلاف فرد من الحماية المدنية لإخماد الحرائق على مستوى ١١ ولاية، كما تستمر الطلعات الجوية للإطفاء للسيطرة على الحرائق.
وذلك باستخدام الطائرات المستأجرة، والطائرة ذات السعة الكبيرة (بي إي ٢٠٠) التابعة للقوات الجوية الجزائرية."

لجنة ٦+٦ ستأخذ بالملاحظات نحو إجراء الانتخابات في ليبيا

قال رئيس لجنة المصالحة بمجلس الدولة الليبي خليفة الذويب إن ملاحظات المبعوث الأممي لدى ليبيا عبدالله باتيلي ورئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح بشأن القوانين الانتخابية التي أعدتها لجنة ٦+٦ ما زالت محل جدل نقاش مستمر.
أن لجنة ٦+٦ ستأخذ بالملاحظات الجوهرية التي ترى بأنها تدفع نحو إجراء الانتخابات، والتي تُعد المخرج الوحيد لليبيا من نزاعاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي لا يمكن أجرائها إلا بتوافق.
معبرًا عن أسفه تُجاه حالة الانقسام والتجاذبات السياسية التي طالت آخر جسم موحد في ليبيا، من وجهة نظره وهو السلطة القضائية والمتمثلة في المجلس الأعلى للقضاء.

الصومال يعلن شراء أسلحة ثقيلة وطائرات حربية

أعلن مستشار الأمن الوطني الصومالي حسين معلم، شراء الحكومة الفيدرالية أسلحة مضادة للطائرات ومدافع الهاون والطائرات المروحية.
وأوضح معلم – وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الصومالية أنه عندما جددت الأمم المتحدة حظر السلاح المفروض على البلاد، تم التخفيف من الشروط والسماح للحكومة بشراء بعض الأسلحة.وقال مستشار الأمن: تمكنا العام الماضي من شراء بعض الأسلحة الثقيلة التي لم تكن مسموحة بها من قبل ما أفاد الحكومة الصومالية في حربها على الإرهاب، مضيفا أن الحكومة الفيدرالية تعمل على سبل زيادة عدد ونوعية مختلف أقسام القوات المسلحة الصومالية، بحيث تتمكن من حماية حدودها البرية والبحرية.

والاحتجاجات المناهضة لقرار الكنيست القضائي تتسع

هل يحصل انقلاب عسكري في الكيان المؤقت؟

قال عميد كلية الحقوق في صفد والباحث في معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني البروفسور وتد: "إنه يتوقع حدوث انقلاب عسكري على حكومة العدو بعد قرار "الكنيست" تقليص "بند المعقولية""، وذلك في حال حدوث صدام بين السلطة القضائية والتشريعية إذا رفضت المحكمة العليا قرار "الكنيست" الذي صدر والذي يقيد عملها".
وجاءت تصريحات وتد استنادًا إلى "تحليلات عميقة لمواقف جميع الشخصيات الصهيوني الأمنية والتي يتوقع أن تقف إلى جانب المحكمة".
وخلال مقابلة مع قناة تلفزيونية صهيونية، أضاف وتد إننا "في لحظة تاريخية"، معتبرًا أن "عدم استقلالية المحكمة العليا "معناه أمر واحد وصريح، وهو إن كافة ضباط الجيش موجودون في خطر المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وهو أمر لا يريده أي شخص، فيما رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو المتهم بقضايا جنائية يتصرف بشكل غير معقول، وبصورة غير منطقية بناء على القضايا الجنائية المرفوعة ضده".

المحتجون الصهاينة يغلقون الشوارع

في سياق متصل،وبعد مصادقة الكنيست الصهيوني على قرار تقليص "بند المعقولية" القضائي اندلعت احتجاجات مناهضة للقرار أمام الكنيست وفي كل أنحاء الكيان الصهيوني، حيث أغلق المحتجون شوارع مركزية في القدس المحتلة و"تل أبيب"، في حين جرت احتجاجات إضافية في مدينة حيفا وبئر السبع.
ووفق وسائل إعلام العدو، تخلّل المظاهرات ـ التي شارك فيها عشرات الآلاف من المستوطنين ـ اشتباكات بين متظاهرين ورجال شرطة العدو أدّت في نهاية الأمر الى اعتقال ٢٠ متظاهرًا، في حين وقع حادث دهس للمتظاهرين نفّذه سائق مركبة في مدينة كفار سابا وسط الأراضي المحتلة أدى الى إصابة ثلاثة منهم، كما أطلق أحد الحراس النار في الهواء أمام المتظاهرين عند مدخل أحد البلدات.
في غضون ذلك، قال قادة الاحتجاج في بيان أن كيان الاحتلال يمر في أسوأ فترة منذ إقامتها، حكومة الخراب أعلنت عن حرب ضد مواطنيها، ضد الديمقراطية وضد وثيقة الاستقلال.
سنواصل نضالًا عنيدًا سيزداد شدة وفي نهاية الأمر ستعود "إسرائيل" دولة ديمقراطية - سنقاتل حتى النهاية"، حسب تعبيرهم.من جانبه، علّق رئيس المعسكر الوطني بيني غانتس عبر حسابه في "تويتر" على الاحتجاجات والمواجهات التي وقعت وقال: "عشية ٩ آب، إطلاق نار في الهواء ودهس متظاهرين، أطالب كافة الأطراف، كل مواطني كيان الاحتلال- كنا إخوة، يجب ألا نلجأ إلى العنف، واصلوا التعبير عن رأيكم، الاحتجاج، التظاهر- لكن لا تتجاوزوا الخطوط الحمراء. نحن إخوة!". حسب تعبيره.
وأضاف غانتس أنّ "رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحكومته قد فشلا وأمامنا خطر حقيقي، سنلغي التشريع عندما نصل إلى السلطة. أطالب جنودنا بعدم التوقف عن التطوع للاحتياط".
وأشار غانتس إلى أنّ "الانقسام يمس "إسرائيل" وأمنها وهذا هو خراب الهيكل الثالث، ولن نسمح به"، وشدّد على أنّ "زمرة من المتطرفين يقودون "إسرائيل" نحو الهاوية".

غانتس: الانقسام يمس «إسرائيل» وأمنها وهذا هو خراب الهيكل الثالث

تداعيات قرار حجة المعقولية

من جانب آخر،الخبير في الشأن الصهيوني"، باسم أبو عطايا، يرى أن القرار "الصهيوني" إلغاء اختبار المعقولية يعني اتخاذ الاحتلال عنوانين رئيسين هما السيطرة والعنوان الأخر هو الحسم، وتقييد حركة محكمة العدل العليا "الصهيونية".
وقال أبو عطايا لـ"وكالة فلسطين اليوم الإخبارية"، إن القرار سيعطي حرية تعيين كل العناصر التي يمكن لها أن تكون أكثر إرهابا وتطرفا مع الفلسطينيين.وأضاف، أن القرار سينعكس سلبًا على الفلسطينيين ويعتبر بمثابة إعلان حرب على الفلسطينيين وخصوصا في الضفة الغربية، مشيرًا إلى أنه يعطي الضوء الاخضر لمواصلة الاستيطان بشكل أكبر من ذي قبل.وأوضح، أبو عطايا، أن إطلاق هذا الأمر للحكومة ولرئيس الوزراء يعني تعيين من يريد دون أن يتدخل، ما سيعطي فرصة لوصول قادة حزب المتطرفين وقادة العنصرية وقادة الاستيطان وقادة الارهاب إلى سدة الحكم ومفاصل الحكم في كيان الاحتلال.وأشار إلى أن ما يجري في كيان الاحتلال يؤكد أن الدكتاتورية انتصرت بشكل كبير، مبينًا أنا القضية الفلسطينية أمام تحول لن يشمل فقط كيان الاحتلال وإنما سينعكس سلبا على القضية الفلسطينية والمنطقة بأكملها.ولفت الخبير في الشأن "الإسرائيلي" أن الساعات القادمة ستوضح بشكل أكبر إلى أين تتجه الأمور.

طريق مغلق وماهي حجة المعقولية؟

المختص في شؤون الاحتلال، عزام أبو العدس، قال إن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو ذاهب إلى طريق مغلق، وكسر عظم مع المعارضة "الصهيونية"، ومع كل قطاعات الحكومة، مبينًا أن هذه القرارات التي جرى إقرارها ستكون لها تداعيات خطيرة جدا.وأضاف أبو العدس، في تصريح لـ"وكالة فلسطين اليوم الإخبارية"، أن أولى التداعيات تتمثل في إضراب الحكومة وفي قطاع الموظفين العموميين إلى جانب تهاوي الشيكل أمام الدولار، وانسحاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأمريكية وتعطيل الحياة الاقتصادية بشكل عام.
وبيّن أن خفض التصنيف الائتماني لكيان الاحتلال، يعني وجود خطر على "إسرائيل" أنها صبحت بيئة غير صالحة للاستثمار.

و تحليق مكثف لطيران الجيش بسماء الخرطوم

الصحة العالمية تحذر: الوضع الحالي في السودان بلغ مستويات خطيرة

حذرت منظمة الصحة العالمية من مغبة تدهور الأوضاع الصحية في السودان، وذلك بعد ثلاثة أشهر من العنف في السودان.جاء ذلك في بيان مشترك، لمدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط ،أحمد المنظري، ومديرة منظمة الصحة العالمية لإقليم أفريقيا،ماتشيديسوميتي.ووفقاللبيان "خلفت ثلاثة أشهر من الصراع وضعا تواجه فيه البلاد أزمة إنسانية كارثية امتدت إلى ستة بلدان عبر إقليمين من أقاليم المنظمة؛ إذ يحتاج ٢٤ مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، منهم ٦ر٢ مليون نازح داخلي في حين اضطر ٧٥٧ ألف آخرين إلى الفرار عبر الحدود سعيا وراء سلامتهم. وهذه الأرقام تزداد يوميا".وأشار البيان إلى أن الوضع داخل السودان بلغ مستويات خطيرة، حيث خرج أكثر من ٦٧ ٪ من مستشفيات البلد من الخدمة في حين تتزايد التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على مرافق الرعاية الصحية.
وفي الفترة من ١٥ أبريل ٢٠٢٣ إلى ٢٤ يوليو ٢٠٢٣، تحققت المنظمة من وقوع ٥١ هجوما على مرافق الرعاية الصحية، الأمر الذي أسفر عن ١٠ وفيات و٢٤ إصابة.
وأضاف البيان "إنه لأمر محزن يثير الحنق الشديد أن يواصل المقاتلون، في خضم هذه الأزمة المتفاقمة، مهاجمة المرافق الصحية والعمال، وحرمان المدنيين الأبرياء من الخدمات المنقذة للحياة وهم في أضعف حالاتهم ومسيس الحاجة".ونوه إلى "أن هناك تزايد في تفشي الأمراض التي كانت تحت السيطرة قبل النزاع الحالي - ويدخل في ذلك الملاريا والحصبة وحمى الضنك والإسهال المائي الحاد - وهو ما يعزى إلى تعطل خدمات الصحة العامة الأساسية، ومن ذلك توقف عمل ترصد الأمراض ومختبرات الصحة العامة وفرق الاستجابة السريعة".
وحذر بيان المنظمة من أن "الوضع الحالي، الذي يخلو من آي آفاق قريبة أو فورية للسلام، يزيد من تعقيد ومصاعب الوصول إلى المساعدات الإنسانية من جهة وإيصالها من جهة أخرى، ومن ذلك الإمدادات الصحية الطارئة. ولهذا تظل إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية في السودان محدودة للغاية".

استمرار المواجهات بين الجيش والرد السريع

شهدت سماء الخرطوم تحليقا مكثفا للطائرات الحربية التابعة للجيش، قوبل برد قوات الدعم السريع بالمضادات الجوية في أم درمان والخرطوم.
وصرحت مصادر عسكرية بأن دفاعات الجيش السوداني أسقطت طائرة مسيرة تابعة للدعم السريع أثناء هجوم على سلاح المهندسين في أم درمان.
وأفاد شهود عيان لـ RT بأن طيران الجيش قصف مواقع للدعم السريع في مناطق حمد النيل والدوحة غرب سلاح المهندسين بأم درمان.

من المتوقع أن تنقل ١,١٤ مليون برميل من الخام

الأمم المتحدة تبدأ سحب النفط من الناقلة «صافر» قرب اليمن

انطلقت عملية سحب حمولة ناقلة النفط "صافر" المهجورة قبالة ميناء الحُديدة اليمني الاستراتيجي في البحر الأحمر، في عملية تهدف إلى تجنّب كارثة بيئية.
أعلنت الأمم المتحدة بدء سحب النفط من الناقلة المتهالكة "صافر" قرب اليمن في البحر الأحمر،قائلا في بيان لها:"إن المشروع الذي تقوده لمنع التسرب النفطي الهائل من ناقلة "صافر" قبالة ساحل البحر الأحمر اليمني، بدأ بإزالة أكثر من مليون برميل من النفط من السفينة المتحللة".
وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في البيان "بدأت الأمم المتحدة عملية نزع فتيل ما قد يكون أكبر قنبلة موقوتة في العالم"، مضيفا "تجري الآن عملية معقّدة في البحر الأحمر لنقل مليون برميل نفط من سفينة صافر المتداعية إلى سفينة بديلة".
من المتوقع أن يستغرق نقل ١,١٤ مليون برميل من خام مأرب الخفيف إلى السفينة الجديدة حوالي ثلاثة أسابيع. وتأمل الأمم المتحدة أن تزيل العملية التي تبلغ تكلفتها ١٤٣ مليون دولار، مخاطر وقوع كارثة بيئية قد تتسبب بأضرار بنحو ٢٠ مليار دولار.
وترسو "صافر" التي صُنعت قبل ٤٧ عامًا وتُستخدم كمنصة تخزين عائمة، على بعد نحو خمسين كيلومترا من ميناء الحديدة الاستراتيجي (غرب) الذي يعد بوابة رئيسية لدخول الشحنات.وبسبب موقع السفينة في البحر الأحمر، فإن أي تسرب قد يكلف أيضا مليارات الدولارات يوميا إذ سيتسبب باضطرابات في مسارات الشحن بين مضيق باب المندب وقناة السويس.وتحمل السفينة المتداعية أربعة أضعاف كمية النفط التي كانت على متن "إكسون فالديز" وأحدث تسرّبه كارثة بيئية عام ١٩٨٩ قبالة الاسكا.والاسبوع الماضي، أشادت منظمة "غرينبيس" بالعملية "المحفوفة بالمخاطر" التي تقودها الأمم المتحدة لسحب النفط، لكنها حذرت من أن خطر وقوع كارثة بيئية لا يمكن تفاديه حتى يتم إزالة الخام بالكامل.